الباب الثالث

الامبريالية الأمريكية والقوة الناعمة

طبيعة الإمبريالية الأمريكية:

وتختلف طبيعة التمدد الإمبريالي الأمريكي عن التمدد الكولنيالي للإمبراطوريات الأوروبية، في القرون الخمسة الماضية، حيث استفاد منظروه وصنّاعه من سلبيات تلك التجربة، التي شكل الحضور المباشر للقوة العسكرية الإمبريالية في المستعمرات عامل استفزاز للسكان، وهو ما دفعهم للمقاومة الشرسة لتلك القوة فاعتمدت الإمبريالية الأمريكية أساليب جديدة تستهدف خلق قوة موالية من سكان البلد المستهدف، ودعمهم بالسلاح ثم التدخل بضربات جوية وصاروخية لترجيح كفتهم، وفي حالات الضرورة القصوى قد تضطر للتدخل العسكري المباشر لمصلحتها وممصلحتهم وبمجرد تمكينهم من السيطرة على مفاصل الدولة تنسحب منها، مع الاحتفاظ بقواعد عسكرية فيها تدعم الحكومة الموالية، وتكون عيناً للولايات المتحدة على القوى الإقليمية النشطة وتحركاتها في المنطقة.

وتتنازع نخب التفكير في الولايات المتحدة عقيدتان عسكريتان تدعو الأولى إلى الركون لاستخدام القوة الخشنة العسكرية لإخضاع البلدان التي ترفض دمج أسواقها في السوق الدولي، أو ترفض الدخول في بيت الطاعة الأمريكي، والتي اشتهرت في الأدب السياسي بسياسة الضربة

الاستباقية بينما تدعو الثانية إلى استخدام القوة الناعمة لتحقيق ذات الهدف ويتبنى البناك والحزب الجمهوري العقيدة الأولى، بينما يتبنى الديقراطيون العقيدة الثانية، وهي التي نظّر لها جوزيف ناي في كتابه القوة الناعمة وطبق السياسة الأولى الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش، بينما طبق الثانية الرئيس الأمريكي أوباما.

التمدد الإمبريالى الأمريكى فى المنطقة العربية الإسلامية

حكم كلا من منظري مراكز التفكير وصانعي السياسات والقرارات في الولايات المتحدة الأمريكية، في العقود الأخيرة، عقدتا الشعور بالعظمة والشعور بالتراجع؛ وتتمثل عقدة الشعور بالعظمة في كتابات المحافظين الجدد الذين ينتمون لمجموعة تفكير تسمى البناك ، الذين دعوا إلى أن يكون القرن الواحد والعشرين قرناً أمريكياً، وفي كتابات نيكسون، وبريجنسكي، وكيسنجر، فاكوياما،وايان بريمر، بينما تتمثل عقدة الشعور بالتراجع في كتابات صمويل هنتنجتون، وجون وليامز، ومايكل بارينتي.

والعقدتان تدفعان صانعي السياسات والقرارات في الولايات المتحدة لتسويغ التمدد الامبريالي الأمريكي، فعقدة العظمة تزين لهؤلاء الفرصة السانحة للهيمنة، وقطف ثمار الانتصار في الحرب الباردة، والعمل على إطالة أمد الهيمنة الأمريكية على العالم، وبالتعبير الأمريكي القيادة الأمريكية للعالم وتدفع عقدة التراجع صانعي السياسات والقرارات فى

الولايات المتحدة إلى الدعوة لاستثمار القوة المتاحة لها، في الهيمنة على الطاقة والموارد الطبيعية، وطرق المواصلات البرية والبحرية والجوية قبل الوصول إلى سن اليأس، مع الترويج لفكرة تقول أنّ الهيمنة على تلك الموارد والإمكانيات، قد تؤجل دخول تقهقر الولايات المتحدة ردحاً من الزمن.

وإذا ما تركنا القراءة النفسية السيكولوجية الأمريكية، وانتقلنا إلى القراءة الاجتماعية والاقتصادية، نجد أنّ النخبة المسيطرة على المال والثروة في الولايات المتحدة التي يسميها جون بركنز الكواربقراطية بعد أنّ تخلصت من شبح الاشتراكية صارت تسعى حثيثاً من أجل تكريس الهيمنة الاقتصادية الأمريكية على العالم من خلال دمج الأسواق المحلية في السوق الدولي، بالعمل على إلغاء القيود الكمية وغير الكمية على التجارة الخارجية، وعلى حركة رأس المال، ونشر عقيدة السوق، وتعميم نموذج الدولة-السوق على العالم وهو ما صيغ في مبدأ من مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية، والمعروف بمبدأ كلينتون ويجيز للولايات المتحدة استخدام القوة في مواجهة سياسات الحماية الاقتصادية ، أو سياسات التحكم في الطاقة والموارد الطبيعية التي قد تنتهجها البلدان المالكة أو المنتجة لها، وهو ما يعني الدمج القسري للأسواق المحلية في السوق الدولي، وإخضاع الاقتصاديات الأضعف للاقتصاديات الأقوى ومحاولات التمدد الإمبريالي للولايات المتحدة ليست جديدة، فعادة

ما تنفتح الشهية الأمريكية للتمدد الإمبريالي عقب كل انتصار تحققه في النزاعات الدولية؛ حيث خاضت تجربة التمدد في أمريكا اللاتينية والمنطقة العربية والإسلامية، عقب كسب الحلفاء لما سُمي بالحرب العالمية الأولى، كما خاضت التجربة في أمريكا اللاتينية وشرق أسيا، عقب الحرب العالمية الثانية غير أنّ وجود الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي حد من شهية الولايات المتحدة للغزو الباهظ التكاليف آنذاك، في ظل توافر شكل من أشكال التوازن الدولي بين العملاقين، والدعم السوفيتي للمقاتلين ضد الإمبريالية الأمريكية.

غير أنّ الشهية الأمريكية للغزو والتمدد الإمبريالي انفتحت من جديد عقب كسبها للحرب الباردة، وهو ما دعا الولايات المتحدة للشروع في اتباع سياسات جديدة تراوحت بين الغزو المباشر وقلب أنظمة الحكم، وصناعة حروب أهلية طائفية وقبلية في البلدان المستهدفة بدأت ببلدان أوروبا الشرقية والبلقان ولن تنتهي بالبلدان العربية والإسلامية

<u>دوافع التمدد الإمبريالي الأمريكي وأدواته:</u>

١- فتح الأسواق أمام السلع والاستثمارات الأمريكية.

٢- السيطرة على مصادر الطاقة والموارد الطبيعية.

٣- السيطرة على طرق المواصلات البرية والبحرية الجوية.

٤- المرابطة على تخوم القوى الناهضة لمراقبتها والحد من دورها الإقليمي والدولي.

تستخدم الامبريالية الامريكية عدة وسائل للوصول إلى تحقيق أهدافها منها قنوات إعلامية موجهة وقنوات تواصل اجتماعي وجهاز مخابرات قوي وجمعيات أهلية وأحزاب ذات تمويل أمريكي أو ممولة من قبل وكلاء أمريكا المحليين مراكز أبحاث وتدريب ذات تمويل أمريكي وكتاب وصحفيون ومثقفون ورجال دين ومؤسسات اقتصادية دولية كمؤسسات بريتون وودز المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بالإضافة إلى منظمة التجارة الدولية والمنظمات الدولية وعلى رأسها مجلس الأمن ومحكمة الجنايات الدولية.

دور المنظمات الدولية في تبرير التمدد الإمبريالي الأمريكي:

استخدمت الولايات المتحدة والغرب المنظمات الدولية في السنوات العجاف التي أعقبت انهيار التوازن الدولي، خاصة خلال فترة تولي يلتسن لرئاسة الاتحاد الروسي، استخدمتها في تبرير وإضفاء الشرعية على الأعمال العدوانية للولايات المتحدة والناتو ضد البلدان الأخرى ففي حين كان القانون الدولي يدين التدخل في شؤون الدول الأخرى ويؤكد على مفهوم السيادة الوطنية كسياج يمنع الأمم القوية من غزو الأمم الضعيفة أو التدخل في شؤونها نزعت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون إلى تقويض مفهوم السيادة الوطنية من خلال المنظمات الدولية، فمارسوا ضغوطاً مختلفة لفرض صيغة حق التدخل لأسباب إنسانية، بدعوى أنّ مفهوم احترام السيادة الوطنية قد تحول إلى مجرد

أداة لحماية الحكام المستبدين الذين يسيئون لشعوبهم من العقاب الدولي غير أنّ هذا الامتياز يمنح القوى الكبرى ذات الطموحات الإمبريالية حق التوسع تحت ذرائع التدخل لحماية المدنيين ومن السهل للمتابع المحايد ملاحظة وجود تناغم بين قوى المعارضة المتواطئة مع الغزاة والقوى الإمبريالية؛وهو ما يدفع قوى المعارضة لخلق الظروف المواتية لمثل هذا التدخل ؛فما عليها سوى إشعال مواجهة مسلحة مع الحكام، واتهامهم بإبادة شعوبهم،ومن ثم المطالبة بالحماية الدولية، لتبرر للإمبرياليين التمدد داخل بلدانهم

أساليب الإمبريالية الأمريكية:

تبدأ الخطة الأمريكية للتمدد الإمبريالي بممارسة شتى أنواع الضغوط السياسية والإعلامية على البلد المستهدف، وتعمل على شيطنة قياداته ومسئوليه في نظر دافع الضرائب الأمريكي والغربي، وفي نظر مواطني الدولة المستهدف ة،والرأي العام العالمي فيُنعت النظام بالدكتاتوري وحكامه بالفاسدين مالياً وإدارياً، وتُروج عنهم وثائق مزورة وأخبار مفبركة تؤكد فسادهم ويتم تكرار نشرها، وكثرة الإشارة إليها، وتعدد الوسائط الإعلامية المتناولة لها على ترسيخها في ذهن المتلقي، إلى درجة التوهم أن هناك إجماع علي صحتها فالغلبة في المعركة الإعلامية المصاحبة للحروب غالباً ما تكون لصاحب الضجة الأعلى أي أن الغلبة للأقوى نباحاً؛ فمن منا لا يشمئز في داخله من هتلر أو ستالين، لمجرد

أنّ الإعلام الغربي نجح في شيطنتهما في أذهاننا، رغم أنهما لو أعيد كتابة التاريخ على نحو محايد، لصار الاثنان ملكين أمام حجم الجرائم التي ارتكبتها الديمقراطيات الغربية التي من الأجدر تسميتها بالإمبرياليات الغربية وتهدف هذه الخطة إلى تطويع سياسات البلد المستهدف وفتح حدوده أمام السلع ورأس المال الأمريكي والأجنبي وهي التي تتمثل في حزمة الشروط الأمريكية التي ترتكز على ثالوث التحرير، والخصخصة، وتقليص النفقات الحكومية، والتي صيغت في اتفاق بين صندوق النقد الدولي،والبنك الدولي، ووزارة الخزانة الأمريكية،وعُرف بتوافق واشنطون ، ويدور حول السياسة التي يجب أنْ تتبعها الدول النامية وغيرها لحل متاعبها الاقتصادية، أو من أجل الحصول على القروض والتسهيلات والمعونات من المؤسسات الدولية والأمريكية:

١-التحرير: تشتمل حزمة التحرير التي تشترطها الولايات المتحدة على البلد المستهدف بالتطويع أو بالتمدد الإمبريالي على الشروط التالية: تحرير الأجور، وتحرير الأسعار، وتحرير سعر الصرف، وتحرير التجارة الخارجية وهلم جراً وهذه الشروط في ظاهرها الرحمة وفي باطنها العذاب؛ حيث يعني تحرير الأجور تركها تهبط وعدم تحديد حد أدنى لها، وهو ما يؤدي إلى إفقار الذين لا يملكون إلاّ جهدهم من العاملين بالأجر وزيادة عوزهم، وقد يقول قائل أنّ تحرير الأجور لا يعني فقط مرونتها

إلى أسفل، بل إلى أعلى أيضاً غير أنّ أرباب العمل أكثر تنظيما وأكثر قدرة على المساومة ، وهو ما يجعل الأجور مرنة إلى أسفل وغير مرنة إلى أعلى والخبرة العملية تؤكد هذا القول؛ ذلك أنّ الأجر الحقيقي لا يكاد يرتفع أبداً، فالذي يرتفع هو الأجر النقدي، ولكنه يرتفع بنسبة أقل من نسبة ارتفاع الأسعار ولا يستطيع إدراكها، وكلما طالب العمال بأجور أعلى، رفع أرباب العمل وأرباب المشروعات الاستثمارية الأسعار، وبنسبة أعلى من الزيادة في الأجر الأمر الذي لا يلغي الزيادة في الأجر النقدي فحسب، بل يقلل من الأجر الحقيقي، والأجر الحقيقي يعني الأجر النقدي مقسوماً على المستوى العام للأسعار .

كما أنّ أسواق العمل محكومة بنموذج احتكار الطلب واحتكار الشراء، وهو ما يمكّن محتكري الطلب على العمالة من تحديد الأجر الذي يريدون، وتدني الأجور يفاقم حالة العوز والفقر لدى الذين لا يملكون إلاّ جهدهم من الفئات الفقيرة والعاملة بالأجر .

كما يعني تحرير الأسعار تركها ترتفع، وعدم التدخل لمصلحة الذين لا يملكون إلاّ جهدهم من ذوي الدخل المحدود للحد من ارتفاعها غير أنّ سوق السلع والخدمات محكوم بسوق احتكار البيع، وهو ما يمكّن الباعة من تحديد السعر الذي يريدون ثم إنّ المستثمرين والباعة أكثر تنظيماً، وأكثر قدرة على المساومة من المستهلكين، وهو ما يجعل الأسعار مرنة إلى أعلى وغير مرنة إلى أسفل والخبرة العملية تؤكد هذا القول، ذلك أنّ

الأسعار لا تنخفض تقريباً، وحتى لو انخفضت لفترة وجيزة فإنّها تستعيد ارتفاعها سريعا فيما بعد ويعني تحرير سعر الصرف في الاقتصاديات الأضعف، انخفاض سعر صرف العملة المحلية في مواجهة العملات الأجنبية، وهو ما يعني ارتفاع تكلفة الواردات، والتي ستؤدي إلى ارتفاع تكلفة المعيشة بشكل عام، وارتفاع تكلفة سلة الغذاء، وعلى نحو خاص في البلدان التي تعتمد على استيراد الغذاء، فتزيد من عوز الفقراء

ويعني تحرير التجارة الخارجية؛ إلغاء القيود الكمية وغير الكمية أي الضريبية على الواردات والصادرات، وهو ما سيؤدي في الاقتصاديات الأضعف، إلى انهيار القطاعات المنافسة للواردات، وسيطرة السلع المستوردة على السوق المحلي والخصخصة تتضمن حزمة الشروط الأمريكية والدولية تحرير النشاط الاقتصادي من تدخل الدولة، وهو ما تشكل الخصخصة حجر الزاوية فيه، ويعني بيع مؤسسات القطاع العام للقطاع الخاص، الأمر الذي سيؤدي إلى أحد النتيجتين التاليتين أو الاثنتين معاً : الأولى رفع اسعار المنتجات والخدمات التي كان يقدمها القطاع العام والثانية تسريح عدد لا بأس به من العاملين في القطاع العام، الذي يتصف عادة بانتهاج سياسة تغلب الربح الاجتماعي على الربح الاقتصادي وتفاقم البطالة والفقر والعوز للعاملين بالأجر والعاطلين عن العمل وذوي الدخل المحدود.

تقليص النفقات الحكومية: تتضمن حزمة الشروط الأمريكية والدولية، اشتراط تقليص النفقات الحكومية والنفقات الاجتماعية منها على نحو خاص، وتقليص نطاق اختصاصات الحكومات، بمنح الكثير من تلك الاختصاصات للقطاع الخاص بما في ذلك التعليم والصحة والدفاع والأمن، كما تتضمن رفع الدعم عن المواد الأساسية بذريعة تقليص عجز الميزانية وهذه الاجراءات التقشفية من شأنها مفاقمة حالة الفقر والعوز للفقراء والمعوزين وهذه الحزمة التي تقدم للبلدان النامية على أنها اصلاحات هيكلية، تؤدي إلى تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، ورفع معدلات النمو، تهدف في الواقع إلى دق اسفين بين الحكومات المستهدفة بالإسقاط وشعوبها وتستهدف هذه الحزمة الوصول إلى أحدى نتيجتين:

١- دخول البلد المستهدف بيت الطاعة الأمريكي،وضمان تدفق السلع الأمريكية والغربية عليه وتحويل رجال الأعمال المحليين إلى وكلاء للشركات العابرة للقوميات وتكريس سلطة الوكلاء التجاريين فيه

٢- تهيئة الظروف لاضطرابات سياسية، يمكن استغلالها في إحداث تغييرات سياسية لمصلحة التمدد الإمبريالي الأمريكي، حين لا تقبل قيادة البلد المستهدف الدخول إلى بيت الطاعة الأمريكي والغربي، وتكريس سطوة الوكلاء التجاريين للشركات الأمريكية والغربية العابرة للقوميات

وحين يتم الركون للخيار الثاني يبدأ تنفيذ ما يمكن تسميته بسياسات الغزو الناعم:

سياسات الغزو الناعم:

شرعت الولايات المتحدة في تنفيذ سياسات جديدة للتمدد الإمبريالي في العقد الثاني من الألفية الثالثة،يمكن تسميتها بسياسات الغزو الناعم أو الصيد بالإغواء،وفي البلدان العربية على نحو خاص وبمساندة غربية حيث تم اللجو إلى هذا النوع من الغزو لسببين: الأول تنامي مشاعر العداء لأمريكا عقب غزو أفغانستان والعراق، وظهور دعوات في أمريكا لتحسين صورة أمريكا في العالم، أدت إلى تعيين الرئيس الأمريكي مستشارة لشؤون التزيين كما أدت إلى اختيار النخبة المسيطرة على الجاه والمال في الولايات المتحدة لرئيس أسود ومن أصول أفريقية وإسلامية لنفس الغاية،وظهور دعوات لاستخدام القوة الناعمة دعا إليها جوزيف ناي الذي كتب في مقدمة كتابه يعرف القوة الناعمة: القوة الناعمة سلاح مؤثر يحقق الأهداف عن طريق الجاذبية بدلاً من الإرغام أو دفع الأموال وتبناها الحزب الديمقراطي ونفذتها إدارة اوباما ويكمن السبب الثاني في تفاقم الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة وأوروبا، وارتفاع تكلفة الغزو التقليدي بالطريقة التي أتبعت في العراق وأفغانستان فإذا كانت الغاية النهائية للغزو هى الوصول إلى تنصيب حكومة عميلة وتابعة على شاكلة حكومة قرضاي في أفغانستان، فإنّه بواسطة القوة الناعمة يمكن للولايات المتحدة الوصول إلى تحقيق هذا الهدف، دون إراقة نقطة دم واحدة لجندي أمريكي أو غربي، ودون تكبيد

الخزانة الأمريكية المفلسة المليارات من الدولارات، خاصة إنّه هناك جنود جاهزون للموت يسمون أنفسهم الجهاديين وتقوم سياسات الغزو الناعم أو الصيد بالإغواء على السيناريو التالي:

١- احتضان المعارضين للنظم السياسية في البلد المستهدف بالغزو، بغض النظر عن انتماءاتهم الايديولوجية؛ يمين يسار ليبراليون علمانيون إسلاميون قاعدة، وتدريب عناصر منهم على أعمال الشغب وتحريك المظاهرات، وعناصر أخرى على أعمال القتال وحرب المدن.

٢-تأسيس قنوات إعلامية قوية لشن حرب باردة على النظام الحاكم في البلد المستهدف بالغزو، وإعداد سيناريوهات إعلامية تواكب عملية الغزو، تظهر النظام السياسي الحاكم في البلد المستهدف بالطاغية .

٢- بمجرد خروج مظاهرة معادية للنظام تبدأ الحملة الإعلامية القوية، تحت عنوان اسقاط الديكتاتور وتستند على الأكاذيب؛ حيث تتسلح تلك القنوات بكل الصور والتسجيلات المتعلقة بقمع المظاهرات في العالم، وبصور قتل المدنيين وتدمير المنازل والمباني في الأماكن المشابهة، حتى تلك التي قام بها أمريكيون، لتجنيد الرأي العام الأمريكي والغربي والعالمي والمحلي ضد النظام السياسي في البلد المستهدف ونجحت تلك الحملات الإعلامية في البلدان العربية نجاحاً باهراً فالذاكرة العربية ضعيفة وسماعية، والعرب لم يغادروا أميتهم بعد، فهم وإن اتقنوا القراءة يدمنون الاستماع، فموقفهم من سلمان رشدي والشريط

المسيء للنبيّ ص، على سبيل المثال لا الحصر مبني على السماع فقط، ذلك أنّهم الوحيدون الذين لديهم الاستعداد للموت وللقتل استناداً على السماع ودون تثبت، حيث لديهم، على سبيل المثال، الاستعداد للموت وللقتل دفاعاً عن رسول الله ص، ضد من سمعوا أنّهم اساءوا إليه

وحين لا تتمكن الميلشيات التي أعدت بعناية لتنفيذ الغزو من تحقيق الهدف الذي رُسم لها، يتم الاستنجاد بالمجتمع الدولي الذي هو البلدان الغازية، حيث أنّ المجتمع الدولي ليس سوى الاسم الحركي لحلف الناتو، الحلف الذي عوضاً عن أن يحل نفسه عقب انفراط عقد حلف وارسو، زاد من عدد أعضائه من أجل استعادة مستعمراته السابقة، بطريقة الغزو الناعم أو الصيد بالإغواء وتحت شعارات: حماية المدنيين وإسقاط الديكتاتور ونشر الديمقراطية وعندها تقوم قوات الناتو بإتمام الحملة أو تقصيرها زمنياً، وبطريقة القصف الجوي والصاروخي الفعالة والأكثر أماناً، وعلى الطريقة التي طبقها الناتو في ليبيا، والطريقة التي حاولت تنفيذها إسرائيل في سوريا تحت ذريعة استهداف أسلحة في طريقها لحزب الله.

عبرت الكاتبة البريطانية دانيا جونستون عن هذه السياسات بالقول شكلت ليبيا منعطفاً، حيث لم يستخدم الناتو مبدأ حق حماية المدنيين من أجل حماية الشعب الليبي من القصف الجوي والذي أفضى إلى قرار مجلس الأمن بخصوص فرض منطقة حظر طيران وإنّما استخدمه

لقصف ليبيا لكي يمكن المتمردين من قتل القذافي وتدمير البلد والمنطقة وكان هذا كفيلاً بإقناع الروس والصينيين، الذين كانت تساورهم الشكوك أصلاً، حول زيف مبدأ حق التدخل لحماية المدنيين ، الذي يُستخدم في الواقع للتمهيد لمشروع السيطرة على العالم كما عبرت الكاتبة عن السيناريو المستخدم ضمن هذه الخطة للسيطرة على العالم في النشرة السياسية الأمريكية على النحو التالي:

تسارع وسائل الإعلام الغربية الرئيسية إلى نقل القصة وفقاً للقالب الجاهز التالي:

١-الحاكم ديكتاتور لذلك فالمتمردون يرغبون في التخلص منه، من أجل التمتع بالنمط الغربي للديمقراطية.

٢- إنّ الشعب ينبغي أن يكون مع المتمردين.

٣-حين يتحرك الجيش لقمع المتمردين فإنّ وسائل الإعلام تقول بأنّ الديكتاتور يقتل شعبه.

٤-تقع مسئولية حماية المدنيين على المجتمع الدولي.

٥- تقتضي الحماية الدولية للمدنيين تدخل الناتو لدعم المتمردين وتدمير القوات المسلحة والتخلص من الديكتاتور.

والنهاية السعيدة تأتي بصرخة ابتهاج من السيدة كلينتون: لقد قدمنا وشهدنا موت الديكتاتور عند ذلك تغرق البلد في الفوضى، وتتجول العصابات المسلحة بها، ويعذب المساجين، وتقبع النساء في أماكنهن،

والمرتبات لا تُدفع، والتعليم والرعاية الاجتماعية تهملان، بينما يتدفق النفط باتجاه الغرب، وسيُشجع ذلك الغرب لتحرير بلد آخر.

تاريخ التمدد الإمبريالي الأمريكي في المنطقة العربية والإسلامية:

بدأ التمدد الإمبريالي الأمريكي في المنطقة العربية منذ عام ١٩٣٣، حين حصلت شركة شيفرون على امتياز للتنقيب عن النفط واستخراجه في الجزيرة العربية التي اندمجت مع شركة كاليفورنيا وشركات نفطية أمريكية أخرى لتنبثق عنهم شركة أرامكو الضخمة، وتنامت العلاقات الأمريكية السعودية كما تنامى الانتاج والاحتياطي النفطي للملكة بحيث وصل إلى أرقام قياسية وهو ما دفع الرئيس الأمريكي ترومان إلى التصريح: بأنّ أي تهديد تتعرض له المملكة السعودية سيكون التعامل معه من الأولويات المباشرة للولايات المتحدة ولم يقتصر تزايد الاهتمام الامريكي بالمملكة على كونها تسبح على بركة من النفط، بل لاحتلالها موقعاً متميزاً؛ حيث كتب الأمريكي دين اشتون الذي تقلد منصباً وزارياً فيما بعد يقول: تحتل المملكة السعودية موقعاً حيوياً بين البحر الأحمر والخليج العربي، يسيطر على الطرق البحرية وعلى طرق الملاحة الجوية التي تقود مباشرة إلى الهند والشرق الأقصى وفي عام ١٩٤٥ وقعت الولايات المتحدة والسعودية اتفاقاً، لبناء قاعدة عسكرية في الظهران على الضفة الشرقية للخليج، مارست تلك القاعدة دوراً مهماً إلى جانب القواعد الأمريكية في أفريقيا وسيا خلال معارك الحسم الأخيرة

للحرب العالمية الثانية وازدادت أهميتها بعد انتهاء الحرب حيث ظهر الاتحاد السوفييتي كقوة منافسة للهيمنة الأمريكية، فأصبحت القاعدة نقطة انطلاق رئيسية للتدخل العسكري في المنطقة العربية والإسلامية، للحد من انتشار الأفكار القومية والاشتراكية.

ومع منح ليبيا حريتها بعد هزيمة المحور فيما سمي بالحرب العالمية الثانية، حل الحضور العسكري الأمريكي والبريطاني محل الحضور الإيطالي في ليبيا، وتمثل في ثلاث قواعد عسكرية اثنتان للولايات المتحدة وواحدة لبريطانيا، كما منحت امتيازات الكشف والتنقيب واستخراج النفط للشركات الأمريكية والبريطانية كما حلت القواعد العسكرية الأمريكية وشركاتها النفطية محل الحضور العسكري والاقتصادي البريطاني ، في الإمارات والمشيخات الخليجية بعد تحررها عن الإمبراطورية البريطانية واستخدمت الولايات المتحدة السعودية لتمويل وقيادة الثورات المضادة للثورات القومية والاشتراكية، في مصر وسوريا والعراق واليمن، ولقيادة وتمويل وتسليح تيارات الجهاد وحروب بالوكالة في أفغانستان وفي البوسنة وكوسوفو.

أمّا الهجمة الأمريكية الشرسة على المنطقة فبدأ التخطيط لها عقب انتصار الولايات المتحدة والحلف الأطلسي في الحرب الباردة، حيث رأت أمريكا أنّه ليس من الإنصاف الخروج من هذه الحرب خالية الوفاض ودون غنائم تذكر، فاعتبرت أنّ من حقها السيطرة على المناطق التي

كانت تحت نفوذ الإتحاد السوفيتي، كأوروبا الشرقية والبلقان وبعض البلدان الخارجة عن بيت الطاعة الأمريكية في نصف الكرة الجنوبي إضافة إلى منطقة الوطن العربى الغنية بالنفط والغاز، وقلب أوراسيا لأهميتها الاستراتيجية من جهة، ولغناها بالغاز والنفط أيضاً فبدأت بالعدوان على العراق، بمؤازرة سعودية وخليجية وصلت إلى حد استقبال ما سمي بقوات التحالف في الأراضي السعودية والإماراتية والقطرية، وتشكيل قيادة مشتركة بذريعة تحرير الكويت.

غير أنّ البلدان المستهدفة بالتمدد الإمبريالي لم تعطِ أمريكا ذرائع للعدوان عليها، وهو ما دفع القوى المحرضة على التمدد الإمبريالي إلى افتعال حادث برجي التجارة، من أجل تبرير الحملة الأمريكية الشهيرة للحرب على الإرهاب ونتج عنه غزو أفغانستان والعراق من قبل الولايات المتحدة وحلفائها وبعد اكتشاف زيف الحملة على الإرهاب، وزيف المبررات التي قدمت لاحتلال العراق، أخرج الحاوي الأمريكي من جرابه سياسات الغزو الناعم أو الصيد بالإغواء، التي تستهدف إعادة احتلال البلدان العربية بعد تحويلها إلى بلدان فاشلة كما تستهدف ضرب أهم حلقات محور المقاومة للمشروعين الإمبريالي والصهيوني في سوريا من خلال تجنيد أموال نفط الخليج والجهاديين والعمائم الرخيصة الثمن للقيام بذلك.

التمدد الإمبريالي الأمريكي والربيع العربي:

تتنازع الأدب السياسي المتعامل مع مايسمى في الغرب بثورات الربيع العربي، نظريتان: ترى الأولى أنّ ما جرى في السنوات الثلاث الأولى من العقد الثاني للألفية الثالثة من انتفاضات، واضطرابات سياسية اتسمت بالعنف المسلح، في جل البلدان العربية كاليمن وليبيا وسوريا، والعنف غير المسلح في بعضها الآخر كتونس ومصر ترى أنّها مجرد مؤامرة أمريكية غربية تستهدف اسقاط أنظمة الحكم القومية والاشتراكية في ليبيا وسوريا والجزائر، مع السماح بسقوط بعض الحكام الموالين لأمريكا والغرب، لانتهاء صلاحيتهم من جهة، وحتى لا تنكشف المؤامرة الأمريكية والغربية على المنطقة من جهة أخرى، ولا تؤدي المساندة الغربية للنظم الموالية لها في المنطقة إلى فقدان الغرب للتحكم في خيوط اللعبة، وانقلاب السحر على الساحر، فيخسر الغرب كل المنطقة العربية، عوضاً عن خسران بعض العملاء المخلصين له فيها.

وترى النظرية الثانية أنّ النظرية الأولى مجرد نظرية مؤامرة ، وأنّ ما حدث خلال هذه السنوات الثلاث ثورات جماهيرية حقيقية في مواجهة الاستبداد، ولا علاقة للغرب بها بل إنّه فُوجئ بها كما فُوجئ بها الآخرون

في حين يرى البعض تفسير أخر، لما جرى ويجري في بعض البلدان العربية منذ ٢٠١١ وحتى اليوم، يدمج بين النظريتين أعلاه، ذلك أنّ انطلاق الانتفاضات العربية كانت على الأرجح عفوية، أو وطنية المنشأ

وبدون تدبير خارجي، غير أنّ الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة تدخل لمحاولة تغيير مجرى النهر، كما فعلت بريطانيا والغرب مع الثورة العربية ضد الدولة العثمانية بقيادة الشريف حسين، تلك الثورة التي كانت تطمح إلى تحرير العرب، وتأسيس دولة موحدة لهم تحت قيادة الشريف حسين، غير أنّها بعد أنْ غيّر مجراها الغربيون انتهت إلى سايكس بيكو، أو إلى استبدال التركي بالاحتلال الغربي للمنطقة العربية.

ومن هناك فلن يتجاوز ما حدث في ليبيا وسوريا واليمن، استبدال استبداد محلي بسلطة ميليشيات قبلية وطائفية، وحتى حروب أهلية في ظل هيمنة خارجية أما في مصر وتونس فقد تنجح النخب السياسية والاقتصادية في استنساخ التجربة الغربية، إذ قد تفرز التجاذبات السياسية فيهما شكلاً من أشكال الديمقراطيات التعددية التي تستند إلى اقتصاد السوق، إن تمكنتا من تعطيل التدخل الخارجي الغربي والخليجي في شؤونهما الداخلية.

أسباب استهداف المنطقة العربية والإسلامية:

١- السيطرة على النفط والغاز في المنطقة العربية والإسلامية، والحيلولة دون السيطرة عليه من قوى منافسة أو مناهضة لأمريكا والغرب.

٢- التحكم في خطوط الملاحة الجوية والبحرية التي تمر عبر المنطقة، والحيلولة دون أن تتحكم فيها قوى منافسة أو مناهضة لأمريكا والغرب.

٣-تشكل المنطقة العربية والإسلامية المنطقة الرخوة والحلقة الأضعف، التي من شأن البدء بها في مشروعات التمدد الإمبريالي الأمريكي رفع معنويات الجنود وإرهاب المنافسين والأعداء المحتملين وهو ما عبر عنه جان بريكمون بالقول ووفق هذا المنظور الاستراتيجي، قررت الولايات المتحدة ان تكون أولى ضرباتها في المنطقة الممتدة من البلقان الي آسيا الوسطي الي الشرق الأوسط والخليج لماذا اختارت واشنطن هذه المنطقة ميداناً لأولي الحروب الأمريكية في القرن الواحد والعشرين ؟ ليس لأنها تأوي اعداء خطرين، فالعكس هو الصحيح، ولكن لأنها البطن الرخو للنظام العالمي ، وتتكون من مجتمعات عاجزة – لاسباب عديدة – عن الرد علي العدوان، ولو بأدنى قدر من الكفاءة إن توجيه ضربة للضعيف في مستهل سلسلة حروب طويلة هي استراتيجية عسكرية واضحة ومبتذلة؛ إنّها علي غرار ما فعل هتلر عندما بدأ بغزو تشيكوسلوفاكيا، ثم ليرتقي بطموحاته لتشمل المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا

٤- الخوف من النهوض العربي والإسلامي، ذلك أنّه ثمة شعور سائد لدى الغربيين بأنّه ما أن ينهض العرب حتى يفكروا في تقويض الحضارة الغربية،

٥- حضور العرب والمسلمين في الفكر الغربي كعدو، وهو ما جعل صناع القرار والسياسات في الولايات المتحدة والغرب يستثمرون ذلك في

محاولاتهم الدؤوبة لتصنيع العدو، الذي تحتاج إليه المجتمعات الغربية على نحو عام، والمجتمع الأمريكي على نحو خاص لتتكاثف وتتوحد، عقب اختفاء الاتحاد السوفيتي العدو التقليدي للغرب.

٦-الحضور العسكري الأمريكي والغربي في المنطقة العربية والإسلامية، يمكّن الولايات المتحدة والغرب من المرابطة على تخوم القوى الناهضة في آسيا وأوروبا، لمراقبتها والحد من دورها الإقليمي والدولي.